**المحور الثاني: قضية التحول الديمقراطي في الوطن العربي.**

1. **أسباب التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية.**

لدراسة هذا الموضوع فينبغي الإجابة على الأسئلة التالية: هل يشجع النظام العالمي الجديد بتنظيماته الدولية، وتكتلاته وقواه الدولية، كما هي اليوم على تحقيق الديمقراطية في الأقطار العربية؟ وهل تسمح البنى الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والسياسية بولادة نظام ديمقراطي في الوطن العربي؟

* **أسبـــاب وعـــوامل داخليـــة.**

تتمثل الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية في:

* **النزوع الأخلاقي والوطني:** يكاد يكون هناك اجماع في الدراسات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي أن القيم السائدة في المجتمعات والنظم السياسية لديها نزوع مدمر، ومانع من نشوء أي مفهوم فاعل للمصلحة العامة والوطنية، فالمجتمعات العربية تفتقر إلى الجذور الشعورية والتاريخية العميقة وتتحول إلى قيم استهلاكية، أي إلى وسائل تستخدم لتلبية المطالب الأنانية والشخصية النابعة من الانطواء المذكور والعصبيات المرتبطة به.

إن النزوع إلى الحرية، وإلى بناء الأمة كاطار للاندماج والمشاركة الجماعية وتحمل المسؤولية الجماعية، هو أحد محركات وحوافز التغيير الرئيسية في منظومات قيم المجتمعات العربية، وهو بذرة ثورية ممكنة، لابد من الرهان عليها، في بناء الديمقراطية كاطار لعلاقة اجتماعية جديدة، مؤسسة على الاعتراف الفعلي بالمواطنية، والانتماء إلى أمة بدل القبيلة والفرقة والطائفة. فالعربي أصبح يبحث في المواطنية إلى بناء الصدقية الذاتية وتأسيس الفاعلية، أي احترام الذات والنظر إلى النفس كمستودع لقيم ايجابية. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال النزعة الديمقراطية.

- **القوى الجديدة:** تشكل الطبقات العربية الوسطى، المستودع الأكبر للطلب الديمقراطي من حيث هو طلب تغيير وتجديد وتعديل نظم السلطة القائمة وأيضا مواجهة الطبقة النفعية التي أصبحت تحتل هرم الاقتصاد والمجتمع، عن طريق المشاركة في السلطة بغية الحد من سيطرتها على الدولة واحتكارها الثروة والسلطة. والمعركة الديمقراطية اليوم تعكس الصراع بين هاتين الطبقتين على اعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية؛ أي على اقتسام السلطة. وهذا الوضع هو الذي يفسر هشاشة المسار الديمقراطي.

هذا الصراع على السلطة يشكل المنبع الأول للطلب الديمقراطي، فالديمقراطية تبقى ثمرة الضغوطات المتبادلة والقابلة للتغيير نتيجة ميزان قوى لم يستقر بعد، ومن الممكن أن يتحول من النقيض الى النقيض. فيمكن أن يؤدي التقاء مطالب الطبقات الوسطى والنخب الشعبية الطامحة إلى التغيير، أن يدفع إلى تراجع الأنظمة عن بعض سياساتها التقليدية مثلا: الجزائر.

بيد أنه كان يكفي هذا الحلف أن يفرط، وأن تتنامى مخاوف الطبقات الوسطى من مخاطر التغييرات الجذرية السياسية أو العقائدية، حتى يسترد النظام كل التنازلات التي قدمها، ويعيد الطبقات الوسطى الى الحظيرة، ويدفعها إلى الاحتماء به والقبول بالأحكام العرفية.

في الواقع أنه يوجد طريقتان للانتقال نحو الديمقراطية: طريق **الضغط الشعبي** المستمر وانعكاسه على القمة والدولة، ويتطلب ذلك دولة تتمتع بالشعور بالوطنية والانتماء إلى المجتمع، وإلا أدى انفجار المجتمع إلى مذابح يؤدي تكرارها إلى تحقيق الانهيار الأخلاقي الدائم والشامل للنظام.

أما الطريق الثاني فهو **الثورة السياسية** القوية التي يقودها أحزاب منظمة أو جبهة سياسية مبلورة، ويستدعي ذلك وجود معارضة قوية ومتفاهمة ومنظمة.

أما العوامل الداخلية فترجع إلى:-

* تصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي في العديد من الدول العربية نتيجة لتراجع معدلات التنمية، تدني مستوى معيشة المواطنين، تنامي أعداد الفقراء والمهمشين، غياب وضعف القنوات الوسيطة للمشاركة السياسية، ضعف الحزب الواحد وغلبة المعايير البيروقراطية والأمنية على أدائه، جمود النخب الحاكمة، شيوع مظاهر الفساد السياسي وتآكل شرعية النظم الحاكمة.
* اتجاه نظم عربية إلى تبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي بضغوط من صندوق النقد والبنك الدوليين لمعالجة أزمتها الاقتصادية، وسعيا منها للحصول على المزيد من القروض والتسهيلات والمعونات الاقتصادية.
* تنامي قوى وشرائح اجتماعية بدأت تطالب بالديمقراطية والمشاركة السياسية، وظهور تنظيمات وحركات جمعوية عرفت بالمجتمع المدني Civil Society.
* **أسبـــاب وعوامــــل خــارجيــة.**

تتمثل الأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي في:-

* **تناقض النظام العالمي الجديد:** يخضع النظام العالمي الجديد حتى الان للتحالف الغربي وهذا ما يشكل عاملا غير ملائما للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، بل سيكون عاملا مثبطا لعدم حدوث التحول الديمقراطي أي القبول بأن تصدر السياسة والسلطة عن الأغلبية الشعبية المعبر عنها من خلال الاقتراع العام.

إن مصالح النظام الدولي الراهن تتعارض مع مبدأ صدور السلطة السياسية عن الارادة الشعبية في المنطقة العربية لسببين:-

**الأول:** أن بناء السلطة السياسية في هذه الأقطار على هذه الارادة يعني زوال نظم الحكم الراهنة، وتهديد مصالح الطبقات التي تعبر عنها، وولادة نظم جديدة حاملة مطالب اجتماعية ووطنية أخرى، ومنتجة مصالح جديدة تفترض، اعادة توزيع الموارد المحلية واقتسامها؛ مما يقلص كثيرا من نفوذ مسيطرة القوى الأجنبية عليها.

**أما السبب الثاني،** فيرجع للمسألة اليهودية التي هي بالأساس مسألة غربية، نجح الغرب في تحميل مسؤوليتها بشكل كامل تقريبا للعرب، وفي اكراههم على دفع ثمن الاضطهاد والتنكيل والقتل الذي لحق باليهود خلال قرون طويلة ماضية. فتدعيم أسس الاستيطان الاسرائيلي نهائيا، وضبط الوعي ورد فعل الوطنيين العرب في المنطقة بأكملها، لا يمكن أن يتفقا مع تشجيع التعبير الحر عن الارادة الشعبية.

إن قوى النظام العالمي الجديد تسعى لجعل وتحويل الديمقراطية إلى صبغة خارجية مستحيلة أو صعبة، بحيث يصبح من الممكن فرض بعض التنازلات الديمقراطية الفعلية في سياقها على السلطات العربية، وضمان امكانية استمرار دينامية الصراع الديمقراطي. لكن شرط ذلك هو عدم التعامل مع ديمقراطية الواجهة أو القبول بها، وتعبئة النخبة الوطنية على احترام القيم والمبادئ الديمقراطية والارادة الشعبية.

فيما يتعلق بالعوامل الخارجية للتحول الديمقراطي فتكمن في:-

* انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتكريس مكانة الو.م.أ كقوة عظمى وحيدة.
* حدوث موجة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وقد انطلقت هذه الموجة من جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات، وتمددت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل دول أمريكا اللاتينية، اسيا، افريقيا وشرق ووسط أوروبا. ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان قضايا عالمية وتوجه عالمي سائد.
* تمدد المجتمع المدني العالمي المتمثل بالمنظمات والجمعيات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الانسان والحريات العامة.
* ثورة المعلومات والاتصالات التي سمحت بالتدفق المعلوماتي والاعلامي عبر الانترنيت والفضائيات وانتهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات، اضافة الى تمكن قوى المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي ما يسمح لها بحشد رأي عام عالمي.

**2. خصائص عملية الانتقال الى التعددية السياسية في الوطن العربي (ادارة عملية الانتقال الديمقراطي)**

ترجع عملية التحول الديمقراطي من حيث أساليب ادارتها ومدى فاعليتها الى ما يلي:-

* جاءت عملية التحول أو الانتقال السياسي بمبادرات من النخب الحاكمة أو القيادات السياسية، فانه لا يمكن اغفال أدوار حكام مثل: الرئيس السادات في مصر، الشاذلي بن جديد في الجزائر، الملك حسين في الأردن،......لاكسابها الشرعية السياسية.
* تولت السلطات الحاكمة هندسة الانتقال السياسي على النحو الذي يضمن أن تضل التعددية ضمن الحدود المرسومة لخدمة مصالح النخب الحاكمة وأهدافها، فسارت العملية تدريجيا وهذا ما أدى الى جمود وتعثر التعددية السياسية.
* عدم بروز قوى المعارضة في ادارة عملية الانتقال مما يؤكد ضعف وهشاشة المعارضة، إذ لم يحدث تفاوض أو حوار بين الحكم والمعارضة بشأن هذه العملية.